تبصرة الأمة بلزوم الكتاب والسنة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وبعد :

- **فضل لزوم الكتاب والسنة :**

فإن أعظمَ نعمة، وأكبر خيرٍ ينالُه العبدُ هو لزوم الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة في العقائد والعبادات والأحكام والأخلاق والمعاملات ، قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّـهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّـهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ)

وقال تعالى : {وَأَطِيعُوا اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّـهَ مَعَ الصَّابِرِينَ} [الأنفال:٤٦].

وقال تعالى : (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون) سورة آل عمران آية:١٣٢

فهذه الآيات يأمر الله تعالى بها عباده أن يطيعوه ويطيعوا رسوله صلى الله عليه وسلم ، والأمر هنا يقتضي الوجوب على الصحيح .

وقال تعالى : (قل أطيعوا االله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين) سورة النور آية ٥٤

فهذه الآية فيها الأمر من الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله صلى االله عليه وسلم ، ثم إن الله تعالى قال: (وإن تطيعوه تهتدوا) فلا يحصل الاهتداء إلا بطاعته ، ولزوم كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وبين المولى سبحانه وتعالى أن طاعته واجبة فكذلك مخالفة أمره فهي معصية وإثم عظيم كما قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) سورة النور آية:٦٣

فرتب الله تعالى على مخالفة الأمر الفتنة أو العذاب الأليم.

قال الإمام أحمد – رحمه الله- : (أتدري ما الفتنة ؟ الفتنة الشرك لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك)

- **لزوم الكتاب والسنة معا :**

يقول ابن عباس رضي الله عنهما: ((خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال: يا أيها الناس: إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنتي)) رواه الحاكم والبيهقي وصححه الألباني .

ولا يستقيم إيمان العبد إلا بلزوم الكتاب والسنة ؛ فالسنة النبوية جزء من الوحي، قال الله تعالى عن رسوله : (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى)[النجم: ٣-٤].

فالوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين:

أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفاً معجز النظام وهو القرآن.

الثاني: وحي مروي منقول، غير مؤلف، ولا معجز النظام، ولا متلو، لكنه مقروء.

وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المبين عن الله عز وجل مراده منا .

فالقرآن الكريم، والسنة النبوية من مشكاة واحدة، وهي داخلة في ذلك الوعد الصادق بالحفظ والضمان الأكيد، حيث قال سبحانه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: ٩].

وكان من مظاهر ذلك الحفظ ما نراه ونلمسه من جهود جهابذة السنة الذين بذلوا جهوداً عظيمة لحفظها، والذب عنها، وغربلتها، وتمييز صحيحها من سقيمها، والتأليف في العلوم التي تخدمها.

فكان من آثار هؤلاء الجهابذة ما تزخر به المكتبات الإسلامية – على مدى العصور – من مؤلفات قيمة في السنة وعلومها وشروحها .

- **شبهة :**

كثير من الناس يظن أن الحلال في القرآن فقط، وأن الحرام مذكور في القرآن فقط، إذا قلت له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هذا في القرآن؟ قلت: لا، قال: هذا ما يحلل ولا يحرم، أعطني آية في القرآن تذكر هذا، وهذا الذي تنبأ به النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر أن أناساً ورجالاً من أمته سيأتون بعده يقولون هذا وقد تحقق على جميع المستويات...

فنجد من يقول ذلك نعم يقول بيني وبينك القرآن، أما البخاري أو مسلم فهذه كتب دراويش حرفوها فحرفوا جميع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

قال المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله)) رواه أبوداود وصححه الألباني .

قال الخطابي رحمه الله في شرح الحديث: (يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما ليس له في القرآن ذكر، على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض، فإنهم تعلقوا بظاهر القرآن، وتركوا السنن التي قد ضمنت بيان الكتاب، فتحيروا وضلوا)

وعن أبي رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه وإلا فلا»

(رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه والطحاوي وغيرهم بسند صحيح)

قال ابن بطة رحمه الله في الإبانة محذراً المسلمين من شر هؤلاء المنكرين لسنة النبي صلى الله عليه وسلم:

" وليعلم المؤمنون من أهل العقل والعلم أن قوماً يريدون إبطال الشريعة، ودروس آثار العلم والسنة، فهم يموهون على من قل علمه، وضعف قلبه، بأنهم يدعون إلى كتاب الله، ويعملون به، وهم من كتاب الله يهربون، وعنه يدبرون، وله يخالفون، وذلك أنهم إذا سمعوا سنة رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، رواها الأكابر عن الأكابر، ونقلها أهل العدالة والأمانة، ومن كان موضع القدوة والأمانة، وأجمع أئمة المسلمين على صحتها، أو حكم فقهاؤهم بها، عارضوا تلك السنة بالخلاف عليها، وتلقوها بالردِّ لها. وقالوا لمن رواها عندهم: تجد هذا في كتاب الله؟ وهل نزل هذا في القرآن؟ وأتوني بآية من كتاب الله حتى أصدق بهذا)

وهكذا نرى توافر الأدلة على هذا الأصل العظيم، فلا يستقيم دين امرئ مسلم إلا إذا تمسك بهذا الأصل، واتخذه منهاجاً يسير عليه، ويثبت عليه حتى الممات.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " وشواهد هذا الأصل العظيم الجامع من الكتاب والسنة كثيرة، وترجم عليه أهل العلم في الكتب كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، كما ترجم عليه البخاري، والبغوي وغيرهما، فمن اعتصم بالكتاب والسنة كان من أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين "

وقد كان هذا الأصل من الأصول التي اتفق عليها سلف هذه الأمة، فكان ذلك من أعظم نعم الله عليهم، يقول شيخ الإسلام: " وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم، اعتصامهم بالكتاب، والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم "

وقد عبر اللالكائي عن هذه الحقيقة الناصعة في أول كتابه أصول السنة بقوله: " أما بعد: فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله عباده من فهم توحيده وصفاته، وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها، والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول، كتاب الله الحق المبين. ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الأخيار والمتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون. فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة،

والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة التي عملت عليها الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين. واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين. ثم من اقتدى بهم من الأئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان من الذين اتقوا والذين هم محسنون. فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة أحسن في دينه التبعة، في العاجلة والآجلة. وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها "

- **الرد بين من فرق بين الكتاب والسنة :**

١/ أنه لا فرق بين قضاء الله وقضاء رسوله، وأن كلًّا منهما، ليس للمؤمن الخيرة في أن يخالفهما، وأن عصيان الرسول كعصيان الله تعالى، وأنه ضلال مبين.

٢/ أنه لا يجوز التقدم بين يدي الرسول كما لا يجوز التقدم بين يدي الله تعالى، وهو كناية عن عدم جواز مخالفة سنته، قال الإمام ابن القيم في "إعلام الموقعين"(١/ ٥٨): "أي: لا تقولوا حتى يقول، وتأمروا حتى يأمر، ولا تفتوا حتى يفتي، ولا تقطعوا أمرًا حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضي".

٣/ أن التولي عن طاعة الرسول إنما هو من شأن الكافرين.

٤/ أن المطيع للرسول مطيع لله تعالى.

٥/ وجوب الرد والرجوع عند التنازع والاختلاف في شيء من أمور الدين إلى الله وإلى الرسول .

٦/ أن الرضى بالتنازع، بترك الرجوع إلى السنة للخلاص من هذا التنازع؛ سبب هام في نظر الشرع لإخفاق المسلمين في جميع جهودهم، ولذهاب قوتهم وشوكتهم.

٧/ التحذير من مخالفة الرسول لما لها من العاقبة السيئة في الدنيا والآخرة.

٨/ استحقاق المخالفين لأمره الفتنة في الدنيا، والعذاب الأليم في الآخرة.

٩/ وجوب الاستجابة لدعوة الرسول وأمره، وأنها سبب الحياة الطيبة، والسعادة في الدنيا والآخرة.

١٠/ أن طاعة النبي سبب لدخول الجنة والفوز العظيم، وأن معصيته وتجاوز حدوده سبب لدخول النار والعذاب المهين.
١١/ أن من صفات المنافقين الذين يتظاهرون بالإسلام ويبطنون الكفر أنهم إذا دُعُوا إلى أن يتحاكموا إلى الرسول وإلى سنته، لا يستجيبون لذلك، بل يصدون عنه صدودًا.

١٢/ وأن المؤمنين على خلاف المنافقين، فإنهم إذا دعوا إلى التحاكم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بادروا إلى الاستجابة لذلك، وقالوا بلسان حالهم وقالهم: {سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا} [النور:٥١]، وأنهم بذلك يصيرون مفلحين، ويكونون من الفائزين بجنات النعيم.

١٣/ كل ما أمرنا به الرسول يجب علينا اتباعه فيه، كما يجب علينا أن ننتهي عن كل ما نهانا عنه.

١٤/ أنه أسوتنا وقدوتنا في كل أمور ديننا إذا كنا ممن يرجو الله واليوم الآخر.

١٥/ وأن كل ما نطق به رسول الله مما لا صلة له بالدين والأمور الغيبية التي لا تعرف بالعقل ولا بالتجربة؛ فهو وحي من الله إليه، { لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ} [فصلت:٤٢].

١٦/ وأن سنته صلى الله عليه وسلم هي بيان لما أنزل إليه من القرآن.

١٧/ وأن القرآن لا يغني عن السنة، بل هي مثله في وجوب الطاعة والاتباع، وأن المستغني به عنها مخالف للرسول عليه الصلاة والسلام غير مطيع له، فهو بذلك مخالف لما سبق من الآيات.

١٨/ أن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله، وكذلك كل شيء جاء به رسول الله مما ليس في القرآن، فهو مثل ما لو جاء في القرآن لعموم قوله: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه».

١٩/ أن العصمة من الانحراف والضلال إنما هو التمسك بالكتاب والسنة، وأن ذلك حكم مستمر إلى يوم القيامة، فلا يجوز التفريق بين كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم

- **أخيرا ..**

أوصيكم بلزوم الكتاب والسنة ، والاعتصام بهما ؛ فالاعتصام بهما :

- نجاة للعبد من مضلات الفتن.
- عصمة للعبد من الوقوع في الشهوات المحرمة.
- عزة للأمة، وقوة لها.
- كشف لحيل الشيطان ومداخله.
- دليل على صحة العقل، واستقامة الفطرة.
- يثمر اطمئنان القلب، وراحة النفس.
- عصمة من الوقوع في البدع ومحدثات الأمور.

أسأل الله تعالى أن يرزقنا لزوم الكتاب والسنة ، وأن يبرصنا بهن ، وينفعنا بما فيهن ؛ هذا وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وآله وصحبه أجمعين .

إعداد
محمد بن سليمان المهوس
الدمام
١٤٤٠/١٠/٢٥ هـ